

**حكاية تجهيل ابن حزم والخطيب البغدادي لأبي عيسى
الترمذي ٠٠٠٠ عرض ونقد**

إعداد

د. أيمن بن أحمد بن صالح الرحيلي

**مجلة الدراسات التربوية والانسانية، كلية التربية، جامعة دمنهور
المجلد السادس عشر، العدد الأول (يناير)، لسنة 2024**

حكاية تجهيل ابن حزم والخطيب البغدادي لأبي عيسى الترمذي.... عرض ونقد

د. أيمن بن أحمد بن صالح الرحيلي

ملخص البحث

يعنى البحث بعرض حكاية تجهيل ابن حزم وكذا الخطيب البغدادي للترمذي، وجمع أقوال العلماء في ذلك، ونقد المسألة ومناقشتها بالأدلة والبراهين، وانتظم البحث في فصلين مع خاتمة، ومن أبرز نتائج البحث: أن الترمذي محل إشادة وتناء، وقد أجمع أهل العلم على ذلك، وسعة اطلاع ابن حزم، وعلو منزلته عند أهل العلم، إلا أنه مما يُنقَدُ عليه تسرُّعه في الحكم بجهالة الرواة. وجملة من حكى تجهيل ابن حزم للترمذي: اثنا عشر عالمًا، أولهم ابن القطان الفاسي، وأن ابن حزم حكّم بتجهيل "محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ" في كتابه "الإيصال" وغاب عن ذهنه أنه أبو عيسى الترمذي، ولذلك لم يحكم بجهالته في المحلّي، بل وأثنى عليه في كتابه "الرسالة الباهرة"، أو يُقال: أنه لم يعرفه في أول الأمر ثم إنّه تبين له حاله لاحقًا فأثنى عليه. وثبت دخول جامع الترمذي الأندلس قبل وفاة ابن حزم بنحو سبعين سنة.

ودعوى ابن دحية بأن الخطيب البغدادي جهّل الترمذي مردودة؛ فقد أثنى عليه الخطيب ونقل عنه، وهي تؤكد وصف العلماء لابن دحية بالمجازفة في النقل.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
فإن العلماء الربانيين أعلام الهدى ومصابيح الدجى، ثلثة الأصفياء وورثة الأنبياء، أعلى الله ذكرهم ورفع شأنهم، لا يزال الناس ينتفعون بعلومهم ومؤلفاتهم، ومنهم: الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، المحدث الناقد الفقيه، صاحب التصانيف النافعة البديعة، والمؤلفات المشهورة، وهو بمحل جليل ورفعة وشهرة، وقد فاضت أسنة أهل العلم ثناءً عليه وبيانا لمكانته، وتقديراً لجهوده ونشرًا لعلومه، إلا أنه حكى عن العالم الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، والحافظ المسند المحدث أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أنهما حكما بجهالته. ولغرابية هذه المسألة؛ أحببت أن أبحثها، فاجتهدت في الوقوف على مصادر هذه الحكاية، ومن نقلها من أهل العلم، مع تتبع ذكر الترمذي في مصنفات هذين العالمين، ثم مناقشة ما اجتمع لدي من الأقوال والقرائن والبراهين، من أجل الوصول إلى القول الصواب في ذلك.

أسأل الله عز وجل أن يجزي أولئك العلماء الأفاضل خير الجزاء وأوفاه، وأن يرحمهم برحمته، وأن يوفقنا جميعاً لمرضاته، ويوفقنا ويسد لنا.

أسباب البحث:

1. شهرة مسألة تجهيل ابن حزم للترمذي بين أهل العلم قديماً وحديثاً مع شدة غرابيتها.
2. وجود أدلة وقرائن تبعد صدور ذلك القول من ابن حزم.
3. تحرير مسألة تاريخ دخول جامع الترمذي الأندلس، ومدى صحة دعوى عدم دخوله الأندلس إلا بعد وفاة ابن حزم.
4. بيان جلالة قدر الترمذي وعلو منزلته في العلم، وإثبات الإجماع على ثقته.
5. تعدد المسائل العلمية الدقيقة المتعلقة بأصل البحث وفروعه.

الدراسات السابقة:

مسألة تجهيل ابن حزم للترمذي مشهورة جداً بين أهل العلم قديماً وحديثاً، ويذكرونها في تضاعيف كلامهم ومصنفاتهم حين ذكر ابن حزم أو الترمذي، أو عند مناقشة مسألة إطلاق

الجهالة، ألا أني لم أقف على دراسة وافية خاصة بها، فيها تتبع لأقوال أهل العلم في ذلك على النحو الموجود في هذا البحث.

وكنت كتبت مسودة البحث قديماً أثناء تدريسي لمقرر جامع الترمذي - ولم أنشره - وزودت بعض زملائي بمسودته حين عرفوا أنني أعمل على بحث في ذلك.

ثم عاودت النظر فيه مرة أخرى وزدته تحريراً.

ثم إنني اطلعت لاحقاً على كتاب تطرق لهذه المسألة في بعض مباحثه وهو كتاب "جامع الترمذي في الدراسات المغربية"⁽¹⁾، ووقفت مؤخراً على بحث منشور في الشبكة العنكبوتية

بعنوان: "صحة نسبة تجهيل الإمام ابن حزم للإمام الترمذي" لمشهور بن مرزوق الحراري، وكلا الباحثين مختصران، فالأول في ست ورقات، والثاني في سبع ورقات بخط عريض، وخالفتهما في

النتائج - كذلك - فالأول ينفي وقوع ذلك صريحاً من ابن حزم وأنه حصل في الأمر لبس، والثاني يُنفي صحة نسبة هذا القول عن ابن حزم.

وأما مسألة تجهيل الخطيب للترمذي - وإن لم تكن بتلك الشهرة - فقد ذكرتها إتباعاً للبحث ولتعلقها بالترمذي كذلك.

خطة البحث: جعلت البحث في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

أما المقدمة ففيها بيان أسباب البحث، والدراسات السابقة، وخطته ومنهجه.

وأما التمهيد فجعلته في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف موجز بالترمذي.

المبحث الثاني: تعريف موجز بابن حزم.

المبحث الثالث: تعريف موجز بالخطيب البغدادي.

الفصل الأول: حكاية تجهيل ابن حزم للترمذي.

المبحث الأول: عرض الحكاية.

المبحث الثاني: النقد.

(¹) (ص/29-34).

الفصل الثاني: حكاية تجهيل الخطيب البغدادي للترمذي.

المبحث الأول: عرض الحكاية.

المبحث الثاني: النقد.

الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

منهج البحث:

سلكت في جمع مادة البحث ودراسته المنهج الاستقرائي النقدي، بحيث تتبعت هذه الحكاية في المصادر والمراجع، واستقرأت كتب ابن حزم والخطيب البغدادي للوقوف على كل ما يتعلّق بالترمذي، مُورِدًا لتلك الأقوال على وفيات أصحابها، ثم تتبعت الأدلة والبراهين الدالة على صدق هذه الدعوى أو نفيها، مع نقدها ومناقشتها مناقشة علمية متجردة، والخلوص إلى القول الراجح بدليله وبرهانه.

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف موجز بالترمذي⁽²⁾.

هو الإمام الحافظ الناقد أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن موسى بن الضحاك السُّلَمي التُّرْمِذِي البُوعِي⁽³⁾.

لم يُوقَف على سنة ولادته تحديداً، وذكر الذهبي أنَّه وُلِد في حدود سنة عشر ومئتين⁽⁴⁾.

سمع ببلده من جماعة، ورحل إلى خرسان والعراق والحرمين، وجال في البلاد، ولم يرحل إلى مصر والشام⁽⁵⁾.

استفاد علماً عظيماً في العِلل والرجال والتاريخ من الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ)، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: 255هـ)، وأبي زرعة الرازي (ت: 264هـ). وأكثر الرواية عن جماعة منهم: قتيبة بن سعيد (ت: 240هـ)، ومحمد بن بشار الملقب بيندار (ت: 252هـ) ومحمود بن غيلان (ت: 239هـ)، وهناد بن السري (ت: 243هـ). وأحمد بن منيع (ت: 244هـ)، وغيرهم⁽⁶⁾.

وروى عنه جماعة، منهم محمد بن أحمد المحبوبي، والهيثم بن كليب⁽⁷⁾.

(2) يُنظر في مصادر ترجمته: مصادر ترجمته: الثقات لابن حبان (153/9)، والأنساب (42/3)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد (92/1)، وسير أعلام النبلاء (270-277)، ومعجم البلدان (27/2)، وتهذيب الكمال (252-250/26)، ووفيات الأعيان (278/4)، والبداية والنهاية (649-647/14)، وغيرها.

(3) يُنظر: التقييد (92/1)، وسير أعلام النبلاء (270/13).

(4) يُنظر: سير أعلام النبلاء (271/13)، ويُخطئ بعضهم فيزعم أنَّ ابن الأثير حدَّد سنة ولادته في كتابه جامع الأصول (193/1)، بسنة: (209هـ) وهذا الخطأ نشأ عن إقحام المحقق سنة الولادة داخل النصِّ بين معقوفتين. وإنَّما ترك ابن الأثير بياضاً أمام سنة ولادته. واستنتج بعضهم أنه وُلِد سنة: 209هـ بناءً على قول الذهبي في سنة وفاته (279هـ) وكان من أبناء السبعين، وهذا ليس بلازم؛ لما عُرِف من حذف الكسر، وفي المسألة نقاش ليس هذا محله. يُنظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص/250)، ومقدمة تحقيق أحمد شاکر لجامع الترمذي (77/1) والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص/22).

(5) يُنظر: التقييد (92/1)، وسير أعلام النبلاء (271/13).

(6) يُنظر: العِلل الصغير (ص/229)، وجامع الأصول (193/1)، ووفيات الأعيان (278/4).

(7) يُنظر: سير أعلام النبلاء (271/13)، والبداية والنهاية (648/14).

وبلغ من العلم منزلة عالية رفيعة فأثنى عليه أهل العلم، وألّف كتباً في علم الحديث هي عمدة في بابها، وألّف في أدق فنون الحديث "العلل" وله مكانة فقهية، وعمله في "الجامع" يدل على ذلك.

ومن كتبه "الجامع" و"العلل الصغير" و"العلل الكبير" وشمائل النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها.

وتوفي رحمه الله تعالى في قرينته بوغ، وهي بلدة من ترمذ سنة تسع وسبعين ومئتين، وكان من أبناء السبعين⁽⁸⁾.

المبحث الثاني: تعريف موجز بابن حزم⁽⁹⁾.

هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الفارسي الأصل، ثم الأندلسي القرطبي الأموي مولاهم⁽¹⁰⁾.

كانت ولادته في قرطبة: 384هـ⁽¹¹⁾.

نشأ في علمٍ ورئاسة، وكان أبوه من الوزراء، وتولّى هو وزارةً لبعض خلفاء بني أمية ثم ترك، وعُني في صباه بالأدب، والمنطق والعربية، وقال الشعر، ثم أقبل بعد ذلك على العلم⁽¹²⁾.

سمع من: أحمد بن محمد بن الجسور، ويحيى بن مسعود، ويونس بن عبد الله القاضي، وجماعة⁽¹³⁾.

وحدّث عنه: ابنه أبو رافع الفضل، وأبو عبد الله الحميدي - فأكثر عنه ونشر ذكر ابن حزمٍ بالمشرق - وطائفة⁽¹⁴⁾.

(8) يُنظر: الأنساب (43/3)، والتقييد (93/1)، وميزان الاعتدال (678/3).

(9) يُنظر في ترجمته: جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس (ص/308)، وبغية الملتمس (ص/415)، ووفيات الأعيان (ص/325)، وسير أعلام النبلاء (184/18)، والبداية والنهاية (795/15).

(10) يُنظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس (ص/308)، وبغية الملتمس (ص/415).

(11) جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس (ص/309)، وسير أعلام النبلاء (185/18).

(12) يُنظر: لسان الميزان (488/5).

(13) يُنظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس (ص/309)، وسير أعلام النبلاء (185/18).

(14) يُنظر: سير أعلام النبلاء (185/18)، ولسان الميزان (488/5).

أثنى عليه العلماء وفاق أهل زمانه، وكان حافظاً واسع الاطلاع، عالماً بعلم الحديث، متقناً في العلوم، زاهداً في الدنيا وكان من بيت وزارة ورئاسة، ووجاهة ومال وثروة⁽¹⁵⁾.

وابن حزم له عناية ظاهرة بالسنة من حيث تعظيمها والاحتجاج بها، وكذا من حيث العناية بصنعتها الإسنادية، وإسناد المرويات، والكلام على الأحاديث والرواة، ولذا كُتبت دراسات كثيرة تُعنى بالصنعة الحديثية عند ابن حزم⁽¹⁶⁾.

أكثر من التأليف، وصنّف كتباً مشهورة، وقيل: إنّه صنّف أربعمئة مجلد في قريب من ثمانين ألف ورقة، ومن كتبه: المحلى، والإحكام في أصول الأحكام، والفصل في الملل والأهواء والنحل، ومراتب الإجماع، وغيرها⁽¹⁷⁾.

ومما يُبين سعة اطلاعه وكثرة تحصيله للكتب والمؤلفات الحديثية وروايتها قول الحميدي⁽¹⁸⁾:

(جمع من الكتب في علم الحديث والمصنفات والمسندات شيئاً كثيراً، وسمع سماعاً جماً).

قال ابن حجر⁽¹⁹⁾: (وكان واسع الحفظ جداً، إلا أنه لثقته بحافظته، كان يهجم بالقول في التعديل والتجريح، وتبيين أسماء الرواة، فيقع له من ذلك أوهام شنيعة).

ومما يُبين ما ذكره ابن حجر ما ذكر ابن حزم عن نفسه بأنه قد أحاط بكل ما يحتاج به الناس المخالفون والموافقون، وأنه جمع صحيح الأحاديث، وجمهور ما رواه من لم يحتج بهم⁽²⁰⁾.

ومن أمثلة اطلاع ابن حزم وثقته بحافظته ثناؤه على تفسير بقي بن مخلد وأنه يقطع قطعاً لا يستثني فيه أنه لم يؤلف في الإسلام تفسيراً مثله⁽²¹⁾.

وأثنى مؤرخ الأندلس أبو مروان بن حيّان⁽²²⁾ على ابن حزم، وقال بعد أن بيّن أنه يحمل فنوناً من العلم: (وكان لا يخلو في فنونه من غلطٍ، لجراته في التّسوّر على كل فن).

(15) يُنظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس (ص/308-309)، وسير أعلام النبلاء (18/186-187).

(16) يُنظر: منهج ابن حزم الظاهري في الاحتجاج بالسنة (ص/7-8).

(17) يُنظر: جذوة المقتبس (ص/309)، وسير أعلام النبلاء (18/194-197)، والبداية والنهاية (15/796).

(18) جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس (ص/308).

(19) لسان الميزان (5/489).

(20) رسالتان أجاب فيهما عن رسالتين سئل فيهما عن سؤال تعنيف، "رسائل ابن حزم" (3/92).

(21) يُنظر: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، "رسائل ابن حزم" (2/178-179).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية⁽²³⁾ بعد أن ذكر قولاً شاداً لابن حزم: (وأبو محمد مع كثرة علمه وتبحره، وما يأتي به من الفوائد العظيمة: له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يعجب منه، كما يعجب مما يأتي به من الأقوال الحسنة الفائقة).

قال ابن كثير⁽²⁴⁾: (والعجب كل العجب أنه كان ظاهرياً حائراً في الفروع، لا يقول بشيء من الأقيسة ولا غيرها، وهذا الذي وضعه عند العلماء، وأدخل عليه خطأ كبيراً في نظره وتصرفه، وكان مع هذا من أشد الناس تأويلاً في باب الأصول، لأنه كان قد تزلّع أولاً من علم المنطق). وكانت بينه وبين بعض العلماء مناظرات، وكان كثيرة الوقعة في العلماء؛ ولذلك قيل: لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان⁽²⁵⁾.

توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة⁽²⁶⁾.

المبحث الثالث: تعريف موجز بالخطيب البغدادي⁽²⁷⁾.

هو الحافظ العلامة صاحب الفنون أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي.

ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاث مئة⁽²⁸⁾.

نشأ نشأة صالحة وطلب العلم وهو صغير وأول سماعه وهو ابن إحدى عشرة سنة، وارتحل وعمره عشرون سنة، وكتب كثيراً⁽²⁹⁾.

رحل إلى البصرة ونيسابور والشام، والحجاز⁽³⁰⁾.

حدث عن أبي عمر بن مهدي الفارس، وأحمد بن محمد بن الصلت، وهلال الحفار.

⁽²²⁾ كما في لسان الميزان (491/5).

⁽²³⁾ مجموع الفتاوى (396/4).

⁽²⁴⁾ البداية والنهاية (796/15).

⁽²⁵⁾ يُنظر: وفيات الأعيان (328/3)، وسير أعلام النبلاء (199/18)، ولسان الميزان (493/5).

⁽²⁶⁾ وفيات الأعيان (328/3).

⁽²⁷⁾ يُنظر في ترجمته: الأنساب (166/5) والمنتظم في تاريخ الملوك (129/16)، ومعجم الأدباء (384/1)، ووفيات الأعيان (92/1)، وسير أعلام النبلاء (270/18).

⁽²⁸⁾ يُنظر: المنتظم في تاريخ الملوك (129/16) ومعجم الأدباء (385/1)، وسير أعلام النبلاء (270/18).

⁽²⁹⁾ يُنظر: المنتظم في تاريخ الملوك (129/16) وسير أعلام النبلاء (270/18).

⁽³⁰⁾ يُنظر: الأنساب (166/5)، ومعجم الأدباء (384/1).

وحدّث عنه أبو نصر بن ماکولا، والحُميدِيّ، وأبو الفضل بن خيرون⁽³¹⁾. وله مكانة جليّة في علم الحديث، فهو حافظ متقن متقن في علل الحديث وأسانيده، وعالمٌ بصحيحه وغيّبه، إمام الصنعة في زمانه، ولم يكن في بغداد بعد الدارقطني مثله، وانتهى إليه علم الحديث⁽³²⁾. أكثر الخطيبُ من التّأليف في علوم الحديث، والتاريخ، والناس عيالاً على كتبه، وقيل إنه صنّف قريباً من مئة مصنف، ومن كتبه: تاريخ بغداد، والجامع لأخلاق الراوي والسامع، والكفاية، وغيرها⁽³³⁾. توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة⁽³⁴⁾.

(31) سير أعلام النبلاء (273/18).
(32) يُنظر: المنتظم في تاريخ الملوك (129/16)، وسير أعلام النبلاء (275-276/18).
(33) ينظر: الأنساب (166/5)، والمنتظم في تاريخ الملوك (129/16) وسير أعلام النبلاء (289-292/18).
(34) ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك (143/16) ووفيات الأعيان (92/1) وسير أعلام النبلاء (286/18).

الفصل الأول: حكاية تجهيل ابن حزم للترمذي.

المبحث الأول: عرض الحكاية.

تتبع أقوال أهل العلم الذين حكوا تجهيل ابن حزم للإمام أبي عيسى الترمذي وسأذكرهم مرتبين على الوفيات، وهم:

1- الحافظ أبو الحسن علي بن محمد القطان الفاسي: (ت: 628هـ) في كتابه "بيان الوهم والإيهام"⁽³⁵⁾ قال في ترجمته للترمذي: "جهَّله بعض مَنْ لم يبحث عنه، وهو أبو محمد ابن حزم، فقال في كتاب الفرائض من (الإيصال) -إثر حديث أورده- إنه مجهول". ثم شرع في ذكر من شهد للترمذي بالإمامة، والعلم، والشهرة.

وابن القطان أوَّل مَنْ وقفَ عليه حاكياً عن هذا القول عن ابن حزم.

2- أبو الخطاب عمر بن حسن الأندلسي المعروف بابن دحية الكلبي (ت: 633) قال في كتابه: التنوير في مولد السراج المنير⁽³⁶⁾ في كلام له عن الترمذي: (وقال ابن حزم: الترمذي مجهول. وكذلك قال فيه الخطيب، ولم يذكره في "تاريخه" وهو يروي عن شيوخ بغداد).

3- محمد بن محمد اليعمري ابن سيد الناس (ت: 734هـ)⁽³⁷⁾: (وذكر ابن حزم في كتاب الفرائض من الإيصال: أبو عيسى الترمذي السُّلَمي مجهول، قال أبو الحسن بن القطان في بيانا الوهم والإيهام، هذا كلام من لم يَبْحَث عنه؛ قد شهد له بالإمامة والشهرة: الدارقطني، وابن البيِّع: محمد الحاكم).

4- سراج الدين أبو حفص عمر بن علي ابن الملقن (ت: 804هـ)⁽³⁸⁾. قال بعد ذكره كلام ابن القطان السابق: (ونقل ابن دحية في كتاب «التنوير في مولد السراج المنير» جهالته عن ابن حزم، ثم قال: وكذلك قال فيه الخطيب، ولم يذكره في تاريخه).

⁽³⁵⁾ (638-637/5).

⁽³⁶⁾ (489-488/1).

⁽³⁷⁾ النفع الشذي (170-169/1).

⁽³⁸⁾ البدر المنير (305-304/1).

5-القاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت: 730هـ) قال⁽³⁹⁾: (وشهرة أبي عيسى المذكور رحمه الله، وجلالة قدره وكثرة حفظه للمتون وعللها، والأسانيد واتصالها، وتقننه في كثير من العلوم معلومٌ متعارفٌ عند أئمة المشرق والمغرب، ولا يضر جهل من جهله، وهو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الظاهري، فإنه وهم فيه وهماً بيناً، وسها سهواً ظاهراً، فقال في كتاب الفرائض من إيصاله إثر حديثٍ أورده فيه، أن أبا عيسى الترمذي مجهولٌ لا يعرف، وهذه هفوةٌ لا توصف).

6-محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748هـ) قال: في ميزان الاعتدال⁽⁴⁰⁾: (ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الايصال: إنه مجهول، فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له).

وقد أورد الذهبي أبا عيسى الترمذي في كتابه ميزان الاعتدال⁽⁴¹⁾، لأنه تكلم فيه ولو بأدنى كلام، وقد قال في مقدمة كتابه⁽⁴²⁾: (وفيه من تُكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقلّ تجريح). ومقصود الذهبي كلام ابن حزم فيه، فإنه لم يذكر في ترجمته إلا كلام ابن حزم المتقدم. وقال قبل ذكره كلام ابن حزم: (ثقة مجمع عليه).

وحكى الذهبي في السير⁽⁴³⁾ في ترجمة ابن حزم تعقبه فيمن يقول: (أجل المصنفات الموطأ). قال: (بل أولى الكتب بالتعظيم "صحيحا" البخاري ومسلم، و"صحيح" ابن السكن، و"منتقى" ابن الجارود و"المنتقى" لقاسم بن أصبغ، ثم بعدها كتاب أبي داود، وكتاب النسائي، و"المصنف" لقاسم بن أصبغ، و⁽⁴⁴⁾"مصنف" أبي جعفر الطحاوي).

⁽³⁹⁾ برنامج التجيبي (ص/106).

⁽⁴⁰⁾ (678/3).

⁽⁴¹⁾ (678/3). (2/1)

⁽⁴²⁾ (2/1)

⁽⁴³⁾ (203-202/18).

⁽⁴⁴⁾ سقطت واو العطف في طبعة الرسالة، هذه، وهي مثبتة في البحر الذي زخر (787/2).

قلت: ما ذكر "سنن" ابن ماجه ولا "جامع" أبي عيسى؛ فإنه ما رأهما ولا أدخل الأندلس إلا بعد موته (45).

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام⁽⁴⁶⁾: (والعجب من أبي محمد بن حزم حيث يقول في أبي عيسى: مجهول. قاله في الفرائض من كتاب "الأنفال"). ثم نقل عن اليعمري قوله المتقدم، وفيه الإشارة إلى قول ابن القطان.

والموضع الذي ذكره هو في كتاب "الإيصال" كما صرح به في "ميزان الاعتدال". وتصحفت تسميته في طبقات تاريخ الإسلام، ففي هذه الطبعة "طبعة الغرب الإسلامي" "الأنفال". وسُمي في طبعة دار الكتاب العربي⁽⁴⁷⁾ "الأجيال".

7- إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: 774هـ) قال⁽⁴⁸⁾: (وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره حيث قال في "محلته": ومَن محمد بن عيسى بن سورة؟ لا تضره في دينه ودنياه، ولا تضع من قدره عند أهل العلم، بل تحط من منزلة ابن حزم عند الحفاظ).

وكيف يصح في الأذهان شيء * إذا احتاج النهار إلى دليل. اهـ.

كذا قال ابن كثير. رحمه الله. ولم أفهم عليه في المحلي. وغيره يعزوه إلى الإيصال. وقال في اختصار علوم الحديث⁽⁴⁹⁾: (جهل الترمذي صاحب "الجامع" فقال: ومَن محمد بن عيسى بن سورة؟).

(45) لكلام ابن حزم تنمة، أوردها مختصرة الذهبي والسيوطي في البحر الذي زخر (785/2-793)، إلا أنه عند السيوطي أتم، وصرح بأنه مختصر من كتاب ابن حزم "مراتب الديانة"، وللفائدة ابتداء ابن حزم بالمصنفات التي ذكرت كلام النبي صلى الله عليه وسلم فقط، ثم الكتب التي جمعت كلامه مع كلام غيره كالمصنفات. وفي هذا النقل أورد ابن حزم مصنفات كثيرة، زادت على الأربعين، كثير منها مفقود، وفيه إحصاءات أحصاها من بيان عدد الأحاديث الصحيحة من حديث شعبة، وسفيان بن عيينة، وهو دال على سعة اطلاع ابن حزم.

(46) (620/6).

(47) (461/20).

(48) البداية والنهاية (647/14-648).

(49) (ص/589-590).

8- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: 794هـ)⁽⁵⁰⁾ قال: بعد أن حكى تجهيل ابن حزم لعبيد الله بن محمد بن إسحاق بن حبابه، وعبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي: (هذا وهما من الشهرة في الدنيا، وكثرة الرواة عنهما بالمحل الذي يعرفه أهل الحديث، ومع ذلك فقد جهلها ابن حزم على سعة معرفته.

قلت: وكذلك قال في كتاب الإيصال: أبو عيسى الترمذي مجهول).

9- عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: 804هـ)⁽⁵¹⁾ قال: (جَهَّلَ الترمذي مَنْ لا يعرفه كابن حزم).

10- عمر بن رسلان البلقيني (ت: 805هـ)⁽⁵²⁾ قال: في كلام له عن راوٍ (ليس بمجهول كما زعم ابن حزم، فقد روى عنه نحو من عشرة، ولا اعتبار بجهالة ابن حزم، كما لا اعتبار بقوله في الترمذي: "ومن محمد بن عيسى بن سورة").

11- الحافظ أحمد بن علي ابن حجر (ت: 852هـ)⁽⁵³⁾ قال: وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع فقال في كتاب الفرائض من الإيصال محمد بن عيسى بن سورة مجهول. ولا يقولنَّ قائلٌ لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه؛ فان هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبي العباس الأصم، وغيرهم، والعجب أن الحافظ ابن الفرضي [351-403هـ] ذكره في كتابه "المؤتلف والمختلف"⁽⁵⁴⁾ ونبّه على قدره، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه⁽⁵⁵⁾.

(50) النكت (388/2).

(51) كما في نيل الأوطار (292/3)، ولم أقف عليه في كتب العراقي.

(52) محاسن الاصطلاح (ص/521).

(53) تهذيب التهذيب (668/3).

(54) وصف الحميدي (ت: 488هـ) في كتابه بغية الملتبس في تاريخ علماء الأندلس (ص/366) كتاب ابن الفرضي بأنه كتاب كبير. وذكر بشار عواد في مقدمة تحقيق كتاب ابن الفرضي (تاريخ علماء الأندلس): أنه لم يبق من كتبه سوى تاريخ علماء الأندلس. (13/1)، وانظر: تراث المغاربة (ص/284).

- 12- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: 902هـ): قال عن ابن حزم⁽⁵⁶⁾: (قال في كل من أبي عيسى الترمذي، وأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبي العباس الأصم وغيرهم من المشهورين: إنه مجهول).
- وقال⁽⁵⁷⁾: (جهل الترمذي صاحب "الجامع" فقال: ومن محمد بن عيسى بن سورة).
- 13- الشيخ حماد الأنصاري (ت: 1418هـ) قال⁽⁵⁸⁾: (إن جامع الترمذي لم يصل إلى أفريقيا والأندلس إلا متأخرًا، أدخله الحافظ أبو بكر بن العربي، لكن لم يشتهر كذلك، ولهذا جهل ابن حزم الإمام الترمذي ولم يعرفه، وقال: إنّه مجهول).
- 14- محمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ) قال⁽⁵⁹⁾: (ولا غرابة في جهل ابن حزم إيّاه، فقد جهل جماعة من الحفاظ هم في الشهرة كالشمس في رابعة النهار ثقةً وحفظًا، منهم الإمام الترمذي صاحب "السنن").
- وقال أيضًا⁽⁶⁰⁾: (ثبت عن غير واحد من العلماء المغاربة أنه لم يكن عندهم علم ببعض الأصول الهامة من تأليف المشاركة، فهذا ابن حزم مثلاً لا يعرف الترمذي وابن ماجه ولا كتابيهما). وهذا مستفاد من كلام الذهبي المتقدم.

المبحث الثاني: النقد.

سأتناول الكلام على ما ذكره العلماء بالتحليل والنقد والمناقشة من خلال المحاور الآتية:
أولاً: أول من حكى ذلك عن ابن حزم:

⁽⁵⁵⁾ تهذيب التهذيب (668/3)، قال ابن حزم في كتاب ابن الفرضي هذا (المؤتلف والمختلف): (لا أعلم مثله في فنه البتة). رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، "رسائل ابن حزم" (180/2). ونقل ابن القطان في بيان الوهم (638/5) أن ابن الفرضي ذكر الترمذي.
⁽⁵⁶⁾ فتح المغيث (448/4).
⁽⁵⁷⁾ فتح المغيث (197/4).
⁽⁵⁸⁾ المجموع في ترجمة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري (488/2).
⁽⁵⁹⁾ تحريم آلات الطرب (ص/89).
⁽⁶⁰⁾ سلسلة الأحاديث الصحيحة (850/1).

من خلال النقول المتقدمة يتبين أن أول مَنْ وَقَفَ عليه حاكياً هذا القول عن ابن حزم هو أبو الحسن ابن القطان الفاسي، ثم توارد أهل العلم على ذلك، وعباراتهم شبيهة جداً بعبارة ابن القطان، ومنهم من نقله عنه ابتداءً، كابن الملقن، ومنهم من لخص عبارته ثم ذكر بعض قوله كابن القطان كالتجبيي.

ثانياً: ما الكتاب الذي قال فيه ابن حزم هذه المقالة؟

أكثرهم يعزونه إلى كتاب الإيصال وإلى كتاب الفرائض منه تحديداً. عزاه إليه سبعة منهم، وهم: ابن القطان، وابن سيد الناس اليعمري، والذهبي، وابن الملقن، والتجبيي، والزرکشي، وابن حجر، إلا أن الزرکشي لم ينص على كتاب الفرائض. وأغرب الحافظ ابن كثير فعزا قوله ذلك للمحلي.

ومنهم مَنْ لم ينص على الكتاب، وهم: ابن دحية، والعراقي، والبلقيني، والسخاوي، وحماد الأنصاري، والألباني.

ثالثاً: ما هي عبارة ابن حزم تحديداً؟

يبدو لي أن النقول السابقة حصل فيها تجوُّزٌ في حكاية ذلك القول، وهذا ظاهرٌ؛ لاختلاف عباراتهم، ولأنَّ مقصودهم الحكاية دون تحرير قوله. إلا أنَّ بعض ما نقله العلماء يُشبه أن تكون عبارة ابن حزم تحديداً، كما في نقل ابن كثير -في "البداية" و"اختصار علوم الحديث"- والبلقيني والسخاوي حيث قالوا حكاية عنه: (ومن محمد بن عيسى بن سورة). وعبارة الحافظ في التهذيب: (محمد بن عيسى بن سورة مجهول).

يقول البلقيني مثلاً: (ولا اعتبار بقوله في الترمذي: وَمَنْ محمد بن عيسى بن سورة). ويلاحظ من هذه العبارة أن ابن حزم لم يعرفه. فإنَّه إما أن يعرفه فلا يتكلم فيه، أو لا يعرفه فحقه أن ينفي معرفته لا أن يرميه بالجهالة، وقد بيَّن الحافظ -كما سيأتي- طريقة العلماء في ذلك. وأن العلماء يقولون فيمن لا يعرفونه: لا نعرفه أو لانعرف حاله. وأمَّا الحكم بالجهالة فهذا أمرٌ يحتاج إلى استقراء وسبرٍ واطلاعٍ واسعٍ للراوي ومروياته حتى يُحكم عليه بالجهالة.

رابعاً: لم يذكر أحد الحديث الذي رواه محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ونقله عنه ابن حزم في الفرائض من الإيصال، فيما وقفت عليه من أقوال.

خامساً: من جزم بتجهيل ابن حزم للترمذي مستنده في ذلك:

- ثبوت حكمه على محمد بن عيسى بن سورة بالجهالة في كتابه "الإيصال". وهذا ثابت لا شك فيه، سواء رُجِحَ بأنه ذكر باسم: محمد بن عيسى بن سورة. لأنه أبو عيسى الترمذي. أو رُجِحَ بأنه ذكر باسم: أبو عيسى الترمذي. وهذا ظاهر لا لبس فيه.
 - جسارة ابن حزم وتهوره في أحوال الرواة وتجهيله لرواة مشهورين. وقد أكثر ابن حزم من الحكم بجهالة الرواة، وتسرع في ذلك في مرّات كثيرة، ومنهم ثقات معروفون⁽⁶¹⁾، وله أغلاط مشهورة في بيان حال الرواة.
- وقال ابن حجر في لسان الميزان⁽⁶²⁾ في ترجمة إسماعيل بن محمد الصفار: (لم يعرفه ابن حزم فقال في "المحلى"⁽⁶³⁾ إنه مجهول، وهذا تهوّر من ابن حزم، يلزم منه أن لا يُقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره. ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم: لا نعرفه، أو لا نعرف حاله، وأما الحكم عليه بالجهالة فقدّر زائد، لا يقع إلا من مُطلع عليه أو مجازف).
- وقد عقد الحافظ ابن حجر في آخر ترجمة ابن حزم في لسان الميزان⁽⁶⁴⁾ "نبذة من أغلاطه في وصف الرواة" ثم قال بعد أن ذكر أربعة أمثلة: (وله من ذلك شيء كثير). وتعقب ابن حجر الذهبي في عدم ذكر ابن حزم في "ميزان الاعتدال" مع أنه على شرطه⁽⁶⁵⁾، وأنه قد ذكر من أنظاره، وممن فوجه جماعة كثيرة، وبيّن أن ذكر ابن حزم أولى.

(61) يُنظر تفصيل ذلك في الكتب والبحوث الآتية: النكت للزرکشي (388/2)، ومحاسن الاصطلاح (ص/521)، وفتح المغيث (448/4)، ومنهج ابن حزم في الاحتجاج بالسنة (ص/481-496)، وسنن ابن حزم (84/1)، والمنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي (ص/231-233، 384-388).

(62) لسان الميزان (165/2).

(63) (296-295/9).

(64) (494-493/5).

(65) (2/1) قال في مقدمة كتابه: (وفيه من نُكِّم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لبين، وبأقلّ تجريح).

ويؤكد ما ذكره الحافظ رحمه الله أنّ الذهبي أورد في الميزان⁽⁶⁶⁾ - كما تقدم بيانه -: أبا عيسى محمد بن عيسى الترمذي. لأنّ ابن حزم تكلم فيه. فذكر ابن حزم أولى - لكثرة الكلام فيه - بخلاف الترمذي.

سادساً: أوّل من وقف عليه مستبعداً هذه الحكاية عن ابن حزم؛ الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالى حيث قال في مقدمة تحقيق جامع الترمذي⁽⁶⁷⁾ متعباً الحافظ ابن حجر العسقلاني في كلامه الشديد في ابن حزم: (وأنا أظن أن هذا تحاملاً شديداً من الحافظ ابن حجر على ابن حزم، ولعله لم يعرف الترمذي ولا كتابه، بل لعل الحافظ الذهبي أخطأ نظره حين نقل ما نقل عن كتاب الإيصال، وما أظن ابن حزم رأى كتاب الإيصال ونقل منه⁽⁶⁸⁾)، وإنما أرجح أنه نقل من الذهبي، والله أعلم).

هذه احتمالات ذكرها الشيخ دفاعاً عن ابن حزم.

أمّا الظنّ بأن ابن حزم لم ير كتاب الإيصال؛ فإن الحافظ لم يذكره ضمن مروياته في كتابه المعجم المفهرس، لكنّه نقل عنه في بعض كتبه، ويبدو أنّه اطلع عليه⁽⁶⁹⁾. وأمّا ترجيح أن يكون النقل عن الذهبي؛ أو أنّه -ظنّاً- أخطأ الذهبي في النقل؛ فقد تقدم أنه عزا هذا القول إلى كتاب الإيصال قبل الذهبي: ابن القطان، وابن سيد الناس، والتجيبى. وحكاه ابن دحية الكلبي عن ابن حزم.

وعزاه لابن القطان -بعد الذهبي-: الزركشي وابن الملقن، وابن حجر.

وهذا يؤكد أن الاحتمال الذي أورده الشيخ أحمد شاكر من حصول خطأ للذهبي غير وارد. وأغرب الحافظ ابن كثير حين عزا هذا القول إلى كتاب المُحلى. فعند البحث لم يوقف عليه.

(66) (678/3).

(67) (86/1).

(68) لم يذكره ابن حجر ضمن مروياته في كتابه المعجم المفهرس.

(69) انظر: التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز (2742/6)، ولسان الميزان (487/2).

ويظهر لي - والله أعلم - أن الحكايات المتقدمة عن ابن حزم جُلّها مأخوذ عن ابن القطان في كتابه (بيان الوهم) فعباراتهم شبيهةً بعبارته، كما في كلام اليعمري والتجبيبي، والذهبي، وابن حجر، بل صرّح بعضهم بالنقل عنه وحكاية بعض قوله: كالتجبيبي وابن الملقن.

وكتاب الإيصال، قد اطلع عليه ابن القطان ووقف على نسخة من الكتاب بخط ابن حزم، ونصّ على ذلك في كتابه بيان الوهم والإيهام، فقال عقب كلام له على حديث⁽⁷⁰⁾: (والإيصال الذي بخطه، هو الذي بحثت فيه من الكتاب المذكور). وأحال إليه في أربعة مواضع أخرى⁽⁷¹⁾. ومن كلام الذهبي وابن المقن يتبين أنهما وقفا على الكتاب.

وكتاب (الإيصال) يعد من الكتب التي في عداد المفقودة اليوم. واسمه ("الإيصال إلى فهم الخصال الجامعة لجمال شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام وسائر الأحكام على ما أوجبه القرآن والسنة والإجماع"⁽⁷²⁾) وهو كتاب كبير في فقه الحديث، أورد فيه أقوال أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم، وبيان حجة كل قول، والحجة لكل قول وهو كبير جداً، مع إيراد الأحاديث مسندةً والكلام عليها صحةً وسقماً⁽⁷³⁾.

وذكر الذهبي⁽⁷⁴⁾ أنه في خمسة وعشرين ألف ورقة. وذكر ابن الملقن⁽⁷⁵⁾ أنه في خمسة وثلاثين مجلداً استوعب أبواب الشرائع، ويبدو من كلامه والنقل عنه وتعقبه فيه أنه اطلع عليه. وأثنى عليه مؤلفه وأحال إليه كثيراً في مواطن من كتبه، ووصفه بالديوان الكبير⁽⁷⁶⁾، ومن ثقة ابن حزم بكتابه وأنه استوعب فيه مسائل العلم وأدلتها، قال بعد أن ذكر مسألة في الدييات⁽⁷⁷⁾: (كل

(70) (586/2).

(71) (584/2) (569/5، 637، 645).

(72) يُنظر بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص/415).

(73) يُنظر بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص/415)، تذكرة الحفاظ للذهبي (1147/3).

(74) سير أعلام النبلاء (193/18).

(75) البدر المنير (623-622/2).

(76) يُنظر مثلاً: الإحكام في أصول الأحكام (80/4، 202) (48/5) والمحلى (30/1)، (29/6).

(77) المحلى (415/10).

ما رُوي في ذلك منذ أربعمئة عام ونيف وأربعين عامًا، من شرق الأرض إلى غربها قد جمعناه في الكتاب الكبير المعروف بكتاب الإيصال، والله الحمد، وهو الذي أوردنا منه ما شاء الله تعالى، فإن وُجد شيء غير ذلك فما لا خير فيه أصلاً لكن مما لعله موضوع محدث).

سابقاً: هل لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي ذكرٌ آخرٌ في كتب ابن حزم؟
من خلال التتبع والبحث في الفهارس، والبحث الحاسوبي في كتب ابن حزم، وكذا الكتب التي جمعت أقوال ابن حزم في الرواة؛ لم أقف إلا على موضعين ذكر فيهما أبا عيسى الترمذي: **الموضع الأول: ضمن رواية مسندة رواها ابن حزم من طريق أبي عيسى الترمذي، رواها في كتابه المحلي.**

ثم وقفتُ بعد كتابة هذه المعلومة بزمن ما يؤكدُها؛ فقد جمع بعض الباحثين كافة مرويات ابن حزم المسندة في كتابٍ سمّاه "سنن ابن حزم الظاهري" وبلغت: (3354) رواية، وأكّد الباحث أنه ليس للترمذي رواية مسندة في كتب ابن حزم إلا في هذه الرواية⁽⁷⁸⁾.
وجُلُّ ما رواه ابن حزم من طريق الترمذيين هو من طريق أبي إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي⁽⁷⁹⁾.

قال ابن حزم في المحلي⁽⁸⁰⁾ في "كتاب المواريث": (وَمَوْه بعضهم بأن قال: قد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفرض أمتي زيد بن ثابت. قلنا: هذه رواية لا تصح. إنما جاءت برسلة، وإمّا مما حدثنا به أحمد بن عمر بن أنس العذري، قال: نا علي بن مكي بن عيسون المرادي وأبو الوفا عبد السلام بن محمد بن علي الشيرازي. قال مكي: نا أحمد بن أبي عمران الهروي، نا أبو حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقرئ بنيسابور، نا أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، نا سفيان بن وكيع، نا حميد بن عبد الرحمن، عن داود بن عبد الرحمن

(78) (86-85/1).

(79) ينظر مثلاً: الإحكام في أصول الأحكام (87/6، 145) (114/7، 161) (25/8) المحلي (62/1، 118)

وغيرها.

(80) (296-295/9).

الطار، عن معمر، عن قتادة، عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. فذكره. وفيه:
"وأفرضهم زيد بن ثابت وأقرؤهم أبي بن كعب".

ثم أسند الحديث من طريق آخر، من طريق أبي قلابة عن أنس.
ثم أورده من حديث ابن عمر.

ثم حكم على أسانيد الحديث، وابتدأ بالوجه الذي فيه الترمذي قائلاً: (هذه أسانيد مظلمة؛ لأنَّ
أحمد بن أبي عمران، وأبا حامد بن حسنويه مجهولان). ثم ضعَّف الأسانيد الأخرى حاكماً على
جهالة خمسة من روايتها -كذلك- منهم ثقات مشهورين، أحدهم إسماعيل الصفَّار.

فهذا كما نرى تضعيف للحديث -الذي فيه أبو عيسى الترمذي- بحكمه على جهالة الراوي عن
الترمذي، وكذا الراوي عنه. وعند التحقيق فليسا بمجهولين بل هما معروفان⁽⁸¹⁾.

ولم يتطرق ابن حزمٍ للترمذي بشيءٍ لا بجرحٍ ولا تعديل، وهذا يدلُّ -فيما يبدو- على أن ابن
حزم عَرَفَ الترمذي؛ إذ لو لم يعرفه لحكم بجهالته -كذلك- ومن عادة ابن حزم حشد ما
يستطيع من أدلة تدل على تضعيف الحديث، كما هي عادته في رد حجج الخصوم الفقهية.
أضف إلى هذا أن قوله هذا في "كتاب المواريث" وسبق أن قوله في الإيصال في كتاب
الفرائض.

فيُشبه أن يكون هو هذا الحديث بعينه. وكتاب المُحَلَّى مختصرٌ من "الإيصال" وهو آخر كتب
ابن حزمٍ، ويحيل فيه إلى "الإيصال" كثيراً، وقد مات ابن حزم ولم يتم "المحلى" فأتمه ابنه أبو
رافع من كتاب والده مختصراً منه مسائله⁽⁸²⁾.

(81) أمَّا أحمد بن علي بن حسنويه فهو المقرئ النيسابوي أبو حامد التاجر فهو أحد رواة جامع الترمذي، قال فيه
الخطيب: (لم يكن ثقة). وذكر الحاكم أنه حدَّث عن جماعة لم يسمع منهم. وكذبهم. قال ابن حجر
متعقباً ابن حزم في حكمه عليه بالجهالة: (وهذه عادته فيمن لا يعرف). ينظر: تاريخ بغداد (467/13)
لسان الميزان (541/1).

وأما أحمد بن أبي عمران الهروي فهو أبو الفضل المكي، وصفه الذهبي بالقُدوة والحافظ والرباني، وأنه كان
من أوعية العلم وروى عنه المغاربة. يُنظر: سير أعلام النبلاء (111/17) تاريخ الإسلام (791/8).
(82) يُنظر: موسوعات الفقه الإسلامي (ص/14).

ويُلاحظ أن شيخ ابن حزم في هذا الحديث هو أحمد بن عمر بن أنس العُدري الأندلسي الحافظ الثقة، أصغر سنًا من ابن حزم بتسع سنين فقد ولد سنة ثلاث وتسعين وثلاث مئة، ورحل به أبوه من الأندلس وهو صغير فوصل مكة في سنة: 408هـ، وجاورها إلى سنة: 416هـ، ثم رجع إلى الأندلس وأخذ عنه كبار علمائها، وتوفي بعد ابن حزم باثنتين وعشرين سنة، توفي في سنة: (478هـ) وقد روى عنه ابن حزم وكذا ابن عبد البر، وروى هو عنهما كذلك⁽⁸³⁾.

فهذه القرائن كلها تدل على أن ابن حزم عرف الترمذي لاحقًا فأعرض عن تجهيله كما جهله في الإيصال.

وهذا الحديث رواه الترمذي في جامعه⁽⁸⁴⁾ بهذا الإسناد.

وفي هذا النقل دلالة -فيما يظهر- على أن ابن حزم لم تكن له رواية لجامع الترمذي، إذ لو كانت له رواية لجامع الترمذي لما احتاج إلى رواية الحديث بمثل هذا الإسناد، ولا ضعفه بمن هو دون الترمذي.

وسياتي بيان رواية الأندلسيين لجامع الترمذي، وأنهم يروونه عن "الترمذي" من طريق الراوي المذكور هنا أبي حامد أحمد بن علي التاجر، وأبي نر محمد بن إبراهيم الترمذي، والحسن بن إبراهيم الأسلمي القطان الفارسي.

الموضع الثاني: قال ابن حزم في آخر رسالته: "الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة"⁽⁸⁵⁾: (وأما الحفظ فهو ضبط ألفاظ الأحاديث وتثقيف سوادها في الذكر⁽⁸⁶⁾ والمعرفة بأسانيدها، وهذه صفة حفاظ الحديث كالبخاري ومسلم والترمذي، والنسائي، وأبي داود، وابن عفرة⁽⁸⁷⁾، والدارقطني والعقيلي والحاكم ونظرانهم⁽⁸⁸⁾...) إلخ.

⁽⁸³⁾ يُنظر: جذوة المقتبس (ص/136)، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس (ص/115)، وسير أعلام النبلاء (567/18).

⁽⁸⁴⁾ (127/6، رقم: 3790).

⁽⁸⁵⁾ (ص/50).

⁽⁸⁶⁾ كذا العبارة.

⁽⁸⁷⁾ ذكر محقق الكتاب أنه هكذا في النسخة الخطية: عفرة. ويبيّن أن الصواب: عقدة.

⁽⁸⁸⁾ كذا العبارة في الصورة الخطية للكتاب، كما صورها المحقق في (ص/11).

وهذا القول من ابن حزم نص في محل النزاع، ولفظ صريح في محل الاختلاف، وهو يدل دلالة واضحة وقاطعة على أن ابن حزم عرف الترمذي، بل وأثنى عليه.

لكن خشي محقق كتاب الرسالة الباهرة أن يكون ذكر الترمذي مقمماً من قبل الناسخ، واستند إلى كلام الذهبي المتقدم الذكر بأن جامع الترمذي لم يدخل الأندلس إلا بعد وفاة ابن حزم، وربما يعضد ما ذكره المحقق أن النسخة التي اعتمدها فيها تصحيقات⁽⁸⁹⁾.

ويؤيد هذا الاحتمال -كذلك- أنني وقفت على جملة من كلام ابن حزم -غير ما تقدم- يذكر فيها البخاري ومسلماً وأبا داود والنسائي، ولا يذكر معهم الترمذي، فمن ذلك:

قوله⁽⁹⁰⁾: (وإذا سمينا بقي بن مخلد لم نسابق به إلا محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وسليمان بن الأشعث السجستاني وأحمد بن شعيب النسائي).

وقال⁽⁹¹⁾ -أيضاً- في بقي: (وكان ذا خاصة من أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه وجارياً في مضمار أبي عبد الله البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري وأبي عبد الرحمن النسائي رحمة الله عليهم).

وقال⁽⁹²⁾: (فليعلموا أنا لم نأت بحديث إلا من تصنيف البخاري أو تصنيف مسلم أو تصنيف أبي داود أو تصنيف النسائي أو تصنيف ابن أيمن أو تصنيف ابن أصبغ أو مصنف عبد الرزاق، أو تصنيف حماد أو تصنيف وكيع أو مصنف ابن أبي شيبة أو مسنده أو حديث سفيان بن عيينة أو حديث شعبة أو ما جرى هذا المجرى).

وتقدم قوله -عند كلام الذهبي-: (أولى الكتب بالتعظيم "صحيحاً" البخاري ومسلم...) وقد ذكر زيادة على أربعين مصنفًا ليس منها جامع الترمذي.

⁽⁸⁹⁾ وثمة احتمال آخر -وفيه بُعد- أن مقصود ابن حزم بالترمذي هذا: محمد بن إسماعيل الترمذي أبو إسماعيل، وهو ثقة حافظ، شيخ لأبي عيسى الترمذي والنسائي وقاسم بن أصبغ، وقد روى ابن حزم مرويات متعددة من طريقه كما مضى. انظر: تهذيب الكمال (489/24)، تهذيب التهذيب (514/3)، تقريب التهذيب (ص/826).

⁽⁹⁰⁾ رسالة في فضل الأندلس، وذكر رجالها، رسائل ابن حزم (187/2).

⁽⁹¹⁾ رسالة في فضل الأندلس، وذكر رجالها، رسائل ابن حزم (179/2).

⁽⁹²⁾ رسالة في فضل الأندلس، وذكر رجالها، رسائل ابن حزم (87/3).

وغاية هذه الأمور احتمالاتٌ واردةٌ، إلا أن ثبوت القول المتقدم عن ابن حزم في كتابٍ مُعْتَبَرٍ من كتبه، ووجود قرائن أخرى تعضده هو المقدم.

تنبيه: جمع بعض الباحثين أقوال ابن حزم في الرواة من خلال كتبه المطبوعة ولم ينقل أي قول له في الترمذي معزواً إلى كتبه⁽⁹³⁾، وفاته هذا الثناء.

ثامناً: مناقشة دعوى عدم دخول جامع الترمذي الأندلس إلا بعد وفاة ابن حزم: ذكر الذهبي رحمه الله - كما تقدم - أن جامع الترمذي لم يدخل بلاد الأندلس إلا بعد وفاة ابن حزم.

وفي قول الذهبي هذا نظر، فإن جامع الإمام الترمذي من مرويات جماعة من العلماء الأندلسيين ممن عاشوا قبل ابن حزم بزمن، بل من مرويات أقرانه ومعاصريه أيضاً.

وقد نصّ على هذا صريحاً الحافظ الذهبي - نفسه - في كتابه تاريخ الإسلام⁽⁹⁴⁾، لكن النسيان طبيعة الإنسان، قال رحمه الله تعالى في ترجمة أبي زكريا يحيى بن محمد الأشعري الجبائي (ت: 390هـ): (قال أبو عمر بن عبد البر: أخبرنا هذا بجميع " جامع الترمذي " عن أبي يعقوب بن الدخيل المكي، عن أبي ذر محمد بن إبراهيم الترمذي، عنه). فمن أقدم الرواة الأندلسيين الذين رووه:

1. أبو زكريا يحيى بن محمد بن يوسف الأشعري الجبائي (ت: 390هـ).

ساق ابن عطية الغرناطي (ت: 542) ⁽⁹⁵⁾ روايته لجامع الترمذي عن أبي علي الغساني، عن الشيخ الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، عن أبي زكرياء يحيى بن محمد بن يوسف الأشعري، عن أبي يعقوب يوسف بن أحمد المكي، عن أبي ذر محمد بن إبراهيم الترمذي، عن أبي عيسى الترمذي.

وكذا يرويه ابن خير الإشبيلي (ت: 575هـ) ⁽⁹⁶⁾ من طريق ابن عبد البر.

⁽⁹³⁾ يُنظر كتاب: تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم جرّحاً وتعديلاً (ص/234).

⁽⁹⁴⁾ (671/8).

⁽⁹⁵⁾ الفهرسة (ص/70).

⁽⁹⁶⁾ فهرسة ابن خير (ص/100).

فهذا كما ترى رواية ابن عبد البر لجامع الترمذي عن يحيى بن محمد الأشعري القرطبي الجياني (ت: 390هـ)⁽⁹⁷⁾. وابن حزم توفي سنة (ت: 456هـ). وبين وفاتيهما ست وستون سنة، ولا شك أن أبا زكريا حدث بالجامع قبل ذلك. فهذا دليل واضح على دخول جامع الترمذي الأندلس قبل وفات ابن حزم بنحو سبعين سنة.

والحافظ ابن عبد البر أخذه عن الجياني في الأندلس؛ لأنه لم يخرج من الأندلس، ولكنه سمع من أكابر أهل الحديث من أهل قرطبة ومن الغرباء القادمين إليها، كما يذكر عنه تلميذه الحميدي⁽⁹⁸⁾.

ويروي ابن عبد البر الكتاب -أيضاً- عن أبي عمرو عثمان بن أبي بكر الصديقي السفاقي (توفي بعد سنة: 440هـ)، كما سيأتي.

بل إن ابن عبد البر قد أثنى على كتاب الترمذي فقال⁽⁹⁹⁾: (ثلاثة كتب مختصرة في معناها أوترها وأفضلها: مصنف أبي عيسى الترمذي في السنن).

وروى في كتابيه التمهيد⁽¹⁰⁰⁾ والاستذكار⁽¹⁰¹⁾ أحاديث من طريق أبي عيسى الترمذي، كما نقل جملة من سؤالات الترمذي للبخاري.

وابن حزم قد اطلع على كتابيه وأثنى على التمهيد، وذكر أنه لا يعلم في الكلام على فقه الحديث كتاباً مثله، فكيف أحسن منه⁽¹⁰²⁾.

وابن عبد البر رحمه الله صاحب ابن حزم وقرينه، وكل منهما لم يخرج من الأندلس.

⁽⁹⁷⁾ انظر ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس (193/2-194)، تاريخ الإسلام (671/8).

⁽⁹⁸⁾ يُنظر: جذوة المقتبس (ص/367)، وبغية الملتبس (ص/489).

⁽⁹⁹⁾ كما في فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص/100)، والتنوير في مولد السراج المنير (1/490).

⁽¹⁰⁰⁾ (37، 35/1) (30/4) (58/6) (58/16، 218).

⁽¹⁰¹⁾ (18/1) (190، 94/2) (129/8).

⁽¹⁰²⁾ ينظر: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، "رسائل ابن حزم" (179/2-180).

2- أبو محمد مكي بن أبي طالب القرطبي المقرئ (ت: 437هـ).

رواه من طريقه ابن خير الإشبيلي⁽¹⁰³⁾، من طريق مكي بن أبي طالب، عن عبد الواحد بن علي بن أحمد العباسي وأخيه عبد السميع، وأبي بكر أحمد بن إبراهيم المروزي، قالوا كلهم: حدثنا أبو زيد محمد بن أحمد المروزي، عن أبي أحمد التاجر عن أبي عيسى الترمذي⁽¹⁰⁴⁾.

3- عثمان بن أبي بكر بن حمود الصدفي السفاقي (ت: بعد سنة 440هـ)

يروي عن محمد بن علي بن عبد الملك، عن الحسن بن إبراهيم القطان، عن الترمذي. ومن طريق السفاقي -كذلك- يروي ابن خير الإشبيلي⁽¹⁰⁵⁾.

ويروي عنه ابن عبد البر⁽¹⁰⁶⁾. ويبدو أنّ ابن عبد البر سمعه منه في الأندلس فقد ذكر ابن بشكوال في الصلة⁽¹⁰⁷⁾ أنّ السفاقي قدم الأندلس وأسمع الناس بها بعد تجوّله بالمشرق وأتته قدم الأندلس سنة ستّ وثلاثين وأربعمائة ودخل قرطبة في هذا التاريخ، وأسمع بها، وحدث عنه مشيختها وعلمائها، وتطوف بسائر بلاد الأندلس نحو العامين، ثم قدم مرّة أخرى قرطبة سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة فسمع منه أيضاً⁽¹⁰⁸⁾.

فظهر من هذا التقرير المتقدم أن جامع الترمذي قد أدخل الأندلس بزمان طويل قبل وفاة ابن حزم، بنحو سبعين سنة، وأنّ روايته معروفة عند الأندلسيين، وكتابه محل ثناء وتقديم عندهم.

تاسعاً: سعة اطلاع ابن حزم، وكثرة تحصيله للمصنفات، وإطلاعه على مصنفات وكتبٍ ذكرت الترمذي وأشادت به وأثبت عليه.

أمّا سعة اطلاع ابن حزم:

⁽¹⁰³⁾ (ص/100).

⁽¹⁰⁴⁾ يُنظر للتوسع كتاب جامع الترمذي في الدراسات المغربية (ص/64-73) وقد وقفت على هذا الكتاب بعد أن كتبتُ جُلّ ما في هذا المبحث.

⁽¹⁰⁵⁾ فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص/100).

⁽¹⁰⁶⁾ انظر: المنهج النقدي عند الحافظ ابن عبد البر من خلال التمهيد (ص/32-33، 42).

⁽¹⁰⁷⁾ (390-387/2).

⁽¹⁰⁸⁾ ينظر كذلك: جذوة المقتبس (ص/303-304).

فقد وصفه بذلك جمعٌ من أهل العلم وأنه واسع الاطلاع جداً وقد حصل كتباً كثيرة، وممن نصَّ على ذلك تلميذه الحميدي⁽¹⁰⁹⁾، فقد ذكر أنَّ ابن حزم جمع من الكتب في علم الحديث والمصنفات والمسندات شيئاً كثيراً، وأنه سمع سماعاً جمًّا. وقال ابن حجر⁽¹¹⁰⁾: (وكان واسع الحفظ جداً، إلا أنه لتقته بحافظته، كان يهجم بالقول في التعديل والتجريح، وتبيين أسماء الرواة، فيقع له من ذلك أوهام شنيعة).
وأما المصنفات التي اطلع عليها وأشادت بالترمذي فمن ذلك:

○ ذكُر ابن عبد البر للترمذي في كتبه، وثناؤه على جامعه-كما تقدم-.
○ ما ذكر ابن حجره عن ابن الفرضي -كما تقدم- (ت: 403هـ) أنَّه ذكر الترمذي في كتابه "المؤتلف والمختلف"⁽¹¹¹⁾ ونبّه على قدره، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه⁽¹¹²⁾. بل إنَّ ابن حزم أثنى على كتاب ابن الفرضي هذا، حيث قال⁽¹¹³⁾: (لا أعلم مثله في فنه البتة).

ومن كلام ابن حجر يتبيّن أن هذه القرينة معتبرة، لاسيما وقد انضاف إليها ذكر الترمذي في كتبٍ متعددة أشاد بها ابن حزم، وثبوت أن جامعه من مرويات شيوخه وأقرانه، فهذه القرائن تؤكد أن خفاء معرفة حاله على ابن حزم بعيدٌ.

وبعد عرض هذه المناقشة أخصها فيما يلي:

مَن جزم بتجهيل ابن حزم للترمذي مستنده:

⁽¹⁰⁹⁾ جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس (ص/308).
⁽¹¹⁰⁾ لسان الميزان (489/5).
⁽¹¹¹⁾ ونقل ابن القطان في بيان الوهم (638/5) أن ابن الفرضي ذكر الترمذي. ووصف الحميدي (ت: 488هـ) في كتابه بغية الملتبس في تاريخ علماء الأندلس (ص/366) كتاب ابن الفرضي بأنه كتاب كبير. وذكر بشار عواد في مقدمة تحقيق كتاب ابن الفرضي (تاريخ علماء الأندلس): أنه لم يبق من كتبه سوى تاريخ علماء الأندلس. (13/1)، وانظر: تراث المغاربة (ص/284).
⁽¹¹²⁾ رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، "رسائل ابن حزم" (180/2).
⁽¹¹³⁾ تهذيب التهذيب (668/3)، قال ابن حزم في كتاب ابن الفرضي هذا (المؤتلف والمختلف): (لا أعلم مثله في فنه البتة). رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، "رسائل ابن حزم" (180/2). ونقل ابن القطان في بيان الوهم (638/5) أن ابن الفرضي ذكر الترمذي.

- ثبوت حكمه على محمد بن عيسى بن سورة بالجهالة في كتابه "الإيصال".
- جسارة ابن حزمٍ وتهوره في أحوال الرواة وتجهيله لرواة مشهورين. وقد أكثر ابن حزم من الحكم بجهالة الرواة، وتسرع مرّات كثيرة، وقد تقدم شرحه وبيانه.
- ومن أثبت معرفة ابن حزمٍ للترمذي، استدل بأدلة وقرائن متعددة، سأرتبها ابتداءً بالأقوى:
- ثناؤه عليه صريحاً في كتابه "الرسالة الباهرة" ووصفه له بالحفظ مع أئمة الحديث.
- ورود ذكر الترمذي باسمه واسم أبيه وكنيته ونسبته في "المحلّي" وعدم كلام ابن حزمٍ عليه، مع إعلال الحديث برجلين دونه.
- سعة اطلاع ابن حزمٍ، وكثرة تحصيله للمصنفات، وخفاء معرفته للترمذي بعيداً.
- كون "جامع الترمذي" من مرويات شيوخه وأقرانه.
- وبناءً على ما تقدّم فما الجواب عن حكمه بالجهالة على "محمد بن عيسى بن سورة؟" في كتابه "الإيصال".
- يظهر لي أنّ ابن حزمٍ غاب عن ذهنه، ولم يحضره أنّ "محمد بن عيسى بن سورة" المذكور في كتابه "الإيصال" هو الترمذي. ولذا قال: (ومن محمد بن عيسى بن سورة؟). وغلب عليه ما ذكر من تهوره ومجاسرته في الحكم بالجهالة دون تريث وبحث. وقد قال ابن القطان وهو أول من حكى ذلك عنه (جَهَلَهُ بعضُ مَنْ لم يبيحْ عنه).
- والاحتمال الآخر: إن كتاب الإيصال من الكتب التي ألفها ابن حزمٍ في أوائل أمره. وكتاب المحلّي متأخّر عنه، وهو مختصرٌ من الإيصال. والرواية الوحيدة فيه المذكور فيها الترمذي رواها عن تلميذه العذري، وهذا مشعرٌ بتأخر روايته.
- وفي كتابه: "الرسالة الباهرة" صرّح بثنائه على الترمذي، ولعل هذا الكتاب مؤلفٌ بأخرة. والله أعلم.
- والمسألة عموماً لا تعدو الاحتمال، وبسطت القول فيها؛ لشهرتها بين أهل العلم، ولكثرة الفوائد العلمية التي وقفت عليها عند بحث هذه المسألة.

الفصل الثاني: حكاية تجهيل الخطيب البغدادي للترمذي.

المبحث الأول: عرض الحكاية.

قال عمر بن حسن الأندلسي المعروف بابن دحية الكلبي (ت: 633) في كتابه: التنوير في مولد السراج المنير⁽¹¹⁴⁾ في كلام له عن الترمذي: (وقال ابن حزم: الترمذي مجهول. وكذلك قال فيه الخطيب، ولم يذكره في "تاريخه" وهو يروي عن شيوخ بغداد).
يعني بقوله: "وهو يروي... إلخ) أن الترمذي يروي عن البغداديين. وكأنه يُلمح إلى شرط الخطيب -الآتي ذكره- فيمن يذكره في تاريخه.
وهذه القول نقله ابن الملقن⁽¹¹⁵⁾ حيث قال: (ونقل ابن دحية في كتاب «التنوير في مولد السراج المنير» جهالته عن ابن حزم، ثم قال: وكذلك قال فيه الخطيب، ولم يذكره في تاريخه).

المبحث الثاني: النقد.

في كلام ابن دحية المتقدم مسألتان تتعلقان بالخطيب البغدادي:

الأولى: دعوى تجهيل الخطيب البغدادي للترمذي.

الثانية: أن الخطيب البغدادي لم يترجم للترمذي في كتابه تاريخ بغداد.

ويُشبه أن ابن دحية أراد أن يعرض دعوى تجهيل الخطيب للترمذي بكونه لم يترجم له في تاريخ بغداد.

مناقشة المسألة الأولى: دعوى تجهيل الخطيب البغدادي للترمذي.

هذا النقل غريبٌ جداً، ولا يُدرى من أين جاء به ابن دحية! وهو يخالف ما في كتب الخطيب المتعددة.

فهذا القول مردود للأدلة الآتية:

1- ثناء الخطيب على كتاب الترمذي الجامع، وقد نقل عنه أقوالاً متعددة في الأحاديث

والرواة، وكذا روايته أحاديث من طريقه.

⁽¹¹⁴⁾ (489-488/1).

⁽¹¹⁵⁾ البدر المنير (305/1).

فمن ثنائه على كتابه الجامع قوله⁽¹¹⁶⁾ بعد ذكره لثناء أبي علي النيسابوري على صحيح مسلم، قال: (ومما يتلو الصحيحين سنن أبي داود السجستاني وأبي عبد الرحمن النسوي وأبي عيسى الترمذي وكتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة... ثم كتب المسانيد الكبار مثل مسند أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه) ثم شرع في ذكر بقية المسانيد وبيان ترتيبها.

وسمى كتاب الترمذي الجامع "الصحيح" في مواضع، قال في تاريخ بغداد⁽¹¹⁷⁾ في ترجمة محمد بن إسحاق بن جعفر الصاغاني: (وحدث عنه أيضاً مسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري في كتبهم الصحاح).

ونقل نقولاً كثيرة عنه من كلامه في الأحاديث والرواة وغير ذلك⁽¹¹⁸⁾. وكذا ما يتعلق برواة كتاب جامع الترمذي، وغير ذلك⁽¹¹⁹⁾.

2- وُصِفَ ابن دحية بالمجازفة في النقل.

فهذا الزعم من ابن دحية يؤكد وُصِفَ العلماء له بالمجازفة في النقل. ونقل الذهبي في السير عن ابن واصل الحموي⁽¹²⁰⁾، أن ابن دحية مع فرط معرفته بالحديث كان متهمًا بالمجازفة في النقل.

وحكى ابن النجار⁽¹²¹⁾ إجماع الناس الذين رأهم على كذبه وضعفه وادعائه ما لم يسمعه، وبيّن أن أمارات ذلك كانت لائحة على كلامه وحركاته. واتهمه الذهبي⁽¹²²⁾ في نقله، مع كونه من أوعية العلم.

⁽¹¹⁶⁾ الجامع لأخلاق الراوي والسماع (185/2).

⁽¹¹⁷⁾ (45/2). وينظر: (369/2).

⁽¹¹⁸⁾ ينظر: تاريخ بغداد (199/3)، والكفاية في علم الرواية (ص/412)، وشرف أصحاب الحديث (ص/27).

⁽¹¹⁹⁾ ينظر: تاريخ بغداد (450/8)، (231/6).

⁽¹²⁰⁾ كما في سير أعلام النبلاء (392/22).

⁽¹²¹⁾ ذيل تاريخ بغداد (64/5)، والسير (394/22).

⁽¹²²⁾ ميزان الاعتدال (186/3)، وانظر: لسان الميزان (80/6).

ونقلُ ابن دحية عن الخطيب بأنه حكم بجهالة الترمذي؛ هذا مما يؤيد ما تقدم من وصفه بالمجازفة في النقل.

المسألة الثانية: خلو تاريخ بغداد من ترجمة الترمذي.

كتاب تاريخ بغداد للخطيب البغدادي الموجود بين أيدينا ليست فيه ترجمة للترمذي، وعدم وجود ترجمة له لا يعني أن الخطيب يحكم عليه بالجهالة، كيف وقد ثبت ثناؤه على كتبه كما تقدم.

وهنا مسألة تُذكر تبعًا: لماذا لم يترجم الخطيب البغدادي للترمذي في تاريخ بغداد؟

قيل: لأنه لم يدخل الترمذي بغداد.

قيل: ترجم له وسقطت ترجمته من الطبقات الموجودة.

وقيل: لأنه فاته.

وقيل: لأن شرطه أن يترجم لأهل بغداد ذوي الشأن منهم، أما غير أهلها ممن لم يستوطنها؛ فإنه يُترجم لمن صح عنده أنه روى بها العلم⁽¹²³⁾، ولم يثبت لديه أن الترمذي حدّث بها.

وبيان ذلك:

ذَكَرَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ (124) -ظنًا- ومن تبعه⁽¹²⁵⁾ بأن الترمذي لم يدخل بغداد، واستدل لذلك

بأنه لو دخلها لسمع من الإمام أحمد بن حنبل، ولترجم له أبو بكر الخطيب البغدادي في تاريخه.

أمَّا عدم سماعه من الإمام أحمد بن حنبل فقد نصَّ عليه العراقي في شرح الترمذي⁽¹²⁶⁾ قال:

(فالمصنف لم يسمع من أحمد إنما روى عنه في كتابه بواسطة). لكن ذلك لا يعني أنه لم يدخل

بغداد، فقد أثبت ابن نقطة⁽¹²⁷⁾ سماع الترمذي من بعض الشيوخ ببغداد.

وزعم صاحب كتاب "تراث الترمذي العلمي"⁽¹²⁸⁾ بأن الخطيب ترجم له ولكن سقطت ترجمة

الترمذي من الطبعة الحالية -القديمة⁽¹²⁹⁾- كما سقطت تراجم كثيرة.

(123) انظر شرط الخطيب في كتابه (5/2).

(124) مقدمة تحقيق الشيخ لجامع الترمذي (83/1).

(125) انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهم وبين الصحيحين (ص/23).

(126) تكملة شرح الترمذي (ص/254)، تحقيق: موسى جدة. رسالة ماجستير.

(127) التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسائيد (92/1).

وهذا القول ردّه د. بشار عوّاد في مقدمة تحقيق تاريخ الخطيب⁽¹³⁰⁾، ويبيّن بأن الطبعة المذكورة مع ما فيها من تصحيقات وأخطاء إلا أنه لم تسقط إلا ترجمة واحدة فقط من الطبعة المذكورة. وأما القول بأنه فات الخطيب أن يترجم له وهو على شرطه؛ فقد استدرك العلماء على الخطيب تراجم متعددة على شرطه وألّفت ذبول على كتابه احتوت ما كان على شرطه وزيادة⁽¹³¹⁾. وقد تقدم بيان شرطه، فيُشبهه أن يكون الترمذي منهم. وهذا أقوى الاحتمالات في نظري، ومن أشهر من فات الخطيب أن يترجم له في تاريخه شيخه الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: 430هـ)، وهو ممن دخل بغداد، وقد أكثر عنه الخطيب. قال السبكي⁽¹³²⁾: (وهو من أخص تلامذته، وقد رحل إليه، وأكثر عنه، ومع ذلك لم يذكره في "تاريخ بغداد"، ولا يخفى عليه أنه دخلها، ولكن النسيان طبيعة الإنسان، وكذلك أغفله الحافظ أبو سعد بن السمعاني، فلم يذكره في "الذيل"). وقد يقال إن الخطيب لم يذكر الترمذي في كتابه لعدم وقوفه على تحديثه العلم ببغداد. والله أعلم.

(128) (ص/13).

(129) صورتها دار الكتب العلمية.

(130) (181/1). ويُنظر: (81/1، 124-125).

(131) يُنظر الكلام على ذبول تاريخ الخطيب، مقدمة تحقيق التاريخ (124/1-134).

(132) طبقات الشافعية الكبرى (20/4).

النتائج والتوصيات:

1. جلاله قدر الترمذي، وعلو شأنه وكونه محل إجماع بين العلماء.
2. سعة اطلاع ابن حزم، وعلو منزلته عند أهل العلم.
3. تجاسر ابن حزم في الحكم بجهالة الرواة دون تريبٍ وثبوت، وقد حكم بجهالة رواية مشهورين.
4. عدد العلماء الذين حكوا تجهيل ابن حزمٍ للترمذي اثنا عشر عالمًا، وألحقت بهم اثنين من المعاصرين.
5. أولٌ من نقل هذه الحكاية عن ابن حزم -فيما وقفتُ عليه- هو الحافظ أبو الحسن ابن القطان الفاسي (ت: 628هـ).
6. أكثر العلماء يعزون هذه الحكاية إلى كتاب "الإيصال"، وفي كتاب الفرائص منه تحديدًا.
7. كتاب "الإيصال" لابن حزم كتابٌ كبيرٌ جدًّا، وهو أوسعُ كتابٍ له، وهو من الكتب المفقودة، وكتاب "المحلى" مختصرٌ منه.
8. دعوى عدم دخول جامع الترمذي الأندلس إلا بعد وفاة ابن حزم غير صحيحة، وقد ثبت إدخال جامع الترمذي الأندلس قبل وفاة ابن حزم بنحو سبعين سنة، وهو من مرويات شيوخه وأقرانه، وتناقله أهل الأندلس بالرواية.
9. لم يُوقف إلا على رواية واحدة رواها ابن حزم من طريق أبي عيسى الترمذي في المحلى، ولم يحكم عليه بالجهالة.
10. وصف ابن حزم الترمذي في كتابه "الرسالة الباهرة" بأنه من حفاظ الحديث، وقرنه بالبخاري ومسلم، والنسائي، وأبي داود.
11. يحمل كلام ابن حزم في "الإيصال" على أنه غاب عن ذهنه، ولم يحضره أن "محمد بن عيسى بن سورة" هو أبو عيسى الترمذي، وهذا هو الأظهر عندي. أو أنه لم يعرفه في أول الأمر ثم إنّه تبين له حاله لاحقًا فأنتى عليه.
12. دعوى ابن دحية بأن الخطيب البغدادي جهل الترمذي مردودة، وهي تؤكد وصف العلماء لابن دحية بالمجازفة في النقل؛ فقد أتى الخطيب على كتاب الترمذي الجامع ووصفه بالصحيح، ونقل أقوالاً متعددة عنه.
13. أهمية التحرير العلمي والتتبع والاستقراء، والنظر في الأدلة والبراهين من أجل الوصول إلى الحقائق العلمية المقرونة بأدلتها.

قائمة المصادر والمراجع

1. الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أحمد بن حزم، (ت: 456هـ)، قدّم له: د. إحسان عباس، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: 2، 1403 هـ . 1983م.
2. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، ليوسف بن عبد البر النمري، (ت: 463هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلجعي، نشر: دار قتيبة، دمشق . دار الوعي، حلب، ط: 1، 1414 هـ . 1993م.
3. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهِ وبين الصحيحين د. نور الدين عتر، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 2، 1408 هـ.
4. الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت: 562هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط: 2، 1400 هـ.
5. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، للشيخ أحمد محمد شاكر، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط: 1، 1416 هـ . 1995م.
6. البداية والنهاية، لابن كثير (مكرر)، تحقيق: د. عبد الله التركي، نشر: دار هجر، القاهرة.
7. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لعمر بن علي بن الملقن، (ت: 804هـ)، حققه: مصطفى أبو الغيط، وآخرون، نشر: دار الهجرة، الرياض، ط: 1، 1425 هـ . 2004م.
8. برنامج التجيبي القاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت: 730هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، نشر: الدار العربية للكتاب. من غير سنة طبع، ولا بيان موضع الطبع.
9. برنامج التجيبي القاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت: 730هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، نشر: الدار العربية للكتاب، ط: 1، 1981م.
10. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبي جعفر الضبي (المتوفى: 599هـ)، نشر: دار الكاتب العربي القاهرة، 1967م.
11. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (ت: 628هـ)، دراسة وتحقيق: د. الحسين آيت سعيد، نشر: دار طيبة، الرياض، ط: 1، 1417 هـ . 1997م.

12. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1، 2، (عدة مجلدات طبعتها في سنوات متفاوتة) 1407هـ . 1987م إلى 1414هـ . 1994م. "مكرر".
13. تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق: د. بشار عواد، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1، 1424هـ.
14. تاريخ بغداد، (تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطنائها العلماء من غير أهلها ووارديها)، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (ت: 463هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1، 1422هـ . 2001م.
15. تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم جرحاً وتعديلاً، إعداد: عمر بن محمود، وحسن أبو هنية، نشر: مكتبة المنار، الأردن، ط: 1، 1408هـ.
16. تحريم آلات الطرب، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة الدليل، الجبيل، ط: 2، 1418هـ.
17. تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد الذهبي، (ت: 748هـ)، تصحيح: عبد الرحمن المعلمي، نشر: دار إحياء التراث العربي.
18. تراث الترمذي العلمي، للدكتور: أكرم العمري، نشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط: 1، 1412هـ.
19. تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، لمحمد بن عبد الله التليدي، نشر: دار البشائر، بيروت، ط: 1، 1416هـ.
20. تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر (ت: 852هـ)، حققه وعلق عليه وصححه وأضاف إليه: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، نشر: دار العاصمة، الرياض، ط: 1، 1416هـ. "الأصل".
21. التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني ابن نقطة (ت: 629هـ)، نشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط: 1، 1403هـ . 1983م.
22. تكملة شرح الترمذي، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: موسى جدة، تحقيق جزء من الكتاب، رسالة ماجستير في كلية الحديث الشريف، 1426هـ.

23. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، "التميز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز" لأحمد بن علي بن حجر (ت: 852هـ)، تحقيق: د. محمد الثاني عمر، نشر: أضواء السلف، الرياض، ط: 1، 1428هـ.
24. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ليوسف بن عبد البر النمري، (ت: 463هـ)، حققه: مصطفى العلوي، وآخرون، نشر: وزارة لأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، من سنة: 1387هـ إلى سنة: 1412هـ.
25. التتوير في مولد السراج المنير، لأبي الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن دحية الكلبي (ت: 633هـ)، تحقيق: محمد عباس الرضوي، نشر: دار الرياحين، بيروت، ط: 1، 144هـ.
26. تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر (ت: 852هـ)، باعثناء: إبراهيم الزبيق، وعادل مرشد، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 1421هـ. 2001م. "الأصل".
27. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت: 742هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 1422هـ. 2002م.
28. الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، (ت: 354هـ)، نشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط: 1، 1393هـ. 1973م.
29. جامع الأصول في أحاديث الرسول، لأبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت: 606هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، نشر: مكتبة الحلواني، ومطبعة الملاح، ومكتبة دار البيان، 1389هـ. 1969م.
30. جامع الترمذي (مكرر) تحقيق: أحمد شاكر، نشر: دار إحياء التراث العربي.
31. جامع الترمذي أبي عيسى محمد بن عيسى (ت: 279هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، نشر: دار الجيل، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 2، 1998م. "الأصل".
32. جامع الترمذي في الدراسات المغربية رواية ودراية، للدكتور: محمد الصقلي، نشر: دار الصمعي، الرياض، ط: 1، 1429هـ.
33. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (ت: 463هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ. 1983م.

34. جذوة المقتبس في ذكر ولادة الأندلس، وأسماء رواة الحديث، وأهل الفقه والأدب، وذوي النباهة والشعر، لأبي عبد الله محمد بن فتوح الحميدي، (ت: 488هـ)، نشر: الدار المصرية للتأليف، القاهرة، 1966م.
35. الحطة في ذكر الصحاح الستة، لصديق حسن خان (ت: 1307هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1405هـ.
36. ذيل تاريخ بغداد، لمحمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجّار البغدادي (ت: 643هـ)، صحح بمشاركة د. قيصر فرح، نشر: دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، 1402هـ - 1982م.
37. الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (المتوفى: 456هـ) تحقيق: محمد صغير حسن المعصوم، نشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لسنة: 1989م.
38. رسالتان أجاب فيهما عن رسالتين سئل فيهما عن سؤال تعنيف، لعلي بن أحمد بن حزم، (ت: 456هـ)، مطبوع ضمن رسائل ابن حزم، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر: المؤسسة العربية، ط: 2، 1987م.
39. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ)، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط: 1، 1415هـ. 1995م.
40. سنن ابن حزم الظاهري، جمع وعناية وتخريج: د. مجيد الخليفة، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط: 1، 1433هـ.
41. سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، (ت: 748هـ)، حققه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 11، 1419هـ. 1998م.
42. شرف أصحاب الحديث، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي، نشر: دار إحياء السنة النبوية - أنقرة.
43. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لخلف بن عبد الملك بن بشكوال، (ت: 578هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب المصري، القاهرة، ط: 1، 1410هـ.
44. طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب بن علي السبكي، (ت: 771هـ)، تحقيق: د. محمود الطناحي، ود. عبد الفتاح الحلوة، نشر: هجر، مصر، ط: 2، 1413هـ. 1992م.

45. العلل الصغير، لمحمد بن عيسى الترمذي (ت: 279هـ)، ملحق بآخر جامعه، تحقيق: بشار عواد، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 2، 1418هـ.
46. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت: 902هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم الخضير وآخر، نشر: مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط: 2، 1432هـ.
47. فضل الأندلس وذكر رجالها، لعلي بن أحمد بن حزم، (ت: 456هـ)، مطبوع ضمن رسائل ابن حزم، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر: المؤسسة العربية، ط: 2، 1987م.
48. فهرسة ابن خير الإشبيلي ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر الأموي (ت: 575هـ)، وضع حواشيه: محمد فؤاد منصور، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1419هـ.
49. فهرسة ابن عطية، الإمام القاضي أبي محمد عبد الحق بن عطية المحاربي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الأجنان، ومحمد الزاهي، نشر: الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 2، 1983م.
50. الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (ت: 463هـ)، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد الدكن، 1357هـ.
51. لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر، (ت: 852هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: 1، 1423هـ. 2002م.
52. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، بمساعدة ابنه، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
53. المجموع في ترجمة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري رحمه الله وسيرته وأقواله ورحلاته، تأليف وجمع وترتيب: عبد الأول بن حماد الأنصاري، ط: 1، 1422هـ. من غير دار نشر.
54. محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح، لسراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (ت: 805هـ)، تحقيق: د. عبد القادر المحمدي، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط: 1، 1434هـ.
55. المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت: 456هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد شاکر، نشر: مكتبة دار التراث، القاهرة، مصورة عن طبعة قديمة 1349هـ.
56. معجم الأدباء. ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1، 1993م.
57. معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، نشر: دار صادر، بيروت، ط: 2، 1995م.

58. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: 597هـ)، دراسة وتحقيق: محمد ومصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
59. منهج ابن حزم الظاهري في الاحتجاج بالسنة، لإسماعيل رفعت فوزي، نشر: دار الوفاء، المنصورة، ط: 1، 1430هـ.
60. المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي، لطفه بو سريح، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط: 1، 1422هـ.
61. المنهج النقدي عند الحافظ ابن عبد البر من خلال "التمهيد" د. طه بن علي التونسي، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط: 1، 1429هـ.
62. موسوعات الفقه الإسلامي أو معاجم القوانين الفقهية، لمحمد المنتصر الكتاني، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ضمن العدد الأول للسنة الثالثة، 1390هـ.
63. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لمحمد بن أحمد الذهبي، (ت: 748هـ)، تحقيق: علي البجاوي، نشر: دار الفكر، بيروت.
64. النفع الشذي في شرح جامع الترمذي، لأبي الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري (ت: 734هـ)، تحقيق: د. أحمد معبد، نشر: دار العاصمة، الرياض، ط: 1، 1409هـ.
65. النكت على مقدمة ابن الصلاح، لمحمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلافريج، نشر: أضواء السلف، ط: 1، 1419هـ.
66. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، لمحمد بن علي الشوكاني (ت: 1250هـ)، تحقيق: عصام الصباطي، نشر: دار الحديث، القاهرة، ط: 1، 1413هـ.
67. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، (ت: 681هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر: دار صادر، بيروت، 1398هـ.